الأنباء
الثلاثاء 17 ديسمبر 2013

«المركز»: الصناديق السيادية تفوق قدرات الأسواق بالمنطقة

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا تقريرا استراتيجيا حول قطاع إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويناقش التقرير القضايا الرئيسية في القطاع، مستخلصا توصيات لسياسات من شأنها أن تدفع بنمو القطاع على المدى الطويل.

وأشار التقرير إلى أن قطاع إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدير حاليا أصولا تقدر بحوالي 62 مليار دولار في 782 صندوقا، ومازالت هذه الأصول تشهد تراجعا مستمرا منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. كما بلغت نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل المحلي أقل من 0,5٪، مما يشير إلى ضعف رواج الصناديق المشتركة كخيار استثماري. ويتركز نصف إجمالي الأصول المدارة في القطاع ضمن العشر شركات الكبرى من بين 174 شركة إدارة أصول في المنطقة.

وأكد التقرير أن آثار الأزمة المالية العالمية تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية، والتي تعاني من عدم وضوح الرؤية المستقبلية، فالمستثمر الذي تلقى ضربات موجعة بسبب الأزمة الاقتصادية لم تكن خسارته مادية فحسب، بل أيضا معنوية نظرا لفقدانه ثقته بمستشاريه الماليين. وفي حين عانت الأصول المدارة حول العالم من الركود، إلا أن الأصول المدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد تراجعا مستمرا، فالصناديق السيادية ضخمة وحجمها يفوق قدرات الأسواق في المنطقة، ولن يسعفها الاستثمار المحلي في تحقيق هدفها الرامي إلى التنويع. كما يشكل الأفراد ذوو الثروات الفائقة فئة صغيرة، وعادة ما يعتمدون على الخدمات الخاصة من البنوك لإدارة ثرواتهم. أما عملاء التجزئة فينقسمون بشكل حاد إلى فئتين، فئة تستثمر بشكل شرس، والأخرى تقاطع الأسواق بشكل تام، وتستثمر بالودائع البنكية.

وأوصى بضرورة توسيع قواعد أسواق الأسهم، ورفع مشاركة الاستثمارات المؤسسية في السوق، إضافة إلى فتح المجال للتملك الأجنبي، لتفعيل دور قطاع إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورفع الأصول المدارة فيه. ويرجع التقرير أسباب تراجع القطاع وصعوبة الحصول على التمويل إلى نقص القنوات التي تتيح للقطاع المشاركة في النمو الاقتصادي، والمخاطر الجيوسياسية إضافة إلى التقلبات الشديدة للسوق.وأشار إلى ان انضمام سوق قطر والإمارات إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة كأبرز التطورات الإيجابية المتعلقة في القطاع هذا العام، حيث حفز هذا الحدث نقاشا عاما حول إمكانية دخول الكويت والسعودية إلى المؤشر والفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق ذلك. إلا أن السوق السعودي حاليا مغلق أمام المستثمر الأجنبي (عدا المستثمرين الخليجيين)، بينما يخضع قطاع البنوك الكويتي – والذي يشكل 23٪ من سوق الكويت للأوراق المالية – لسقف أعلى للتملك الأجنبي عند نسبة 49٪. كما يعرقل تحقيق هذا الهدف محدودية حقوق الأقليات من المساهمين بسبب الحضور الطاغي للمستثمرين الاستراتيجيين الكبار، وعدم وضوح الأطر القانونية فضلا عن عدم توافرها باللغة الإنجليزية. قد تحتاج كل من الكويت والسعودية لإجراء بعض التعديلات القانونية، وتحسين البنية التحتية لأسواقها لتمهيد الطريق لانضمامها إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

وشدد التقرير على ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتكون عامل تغيير فعالا باتجاه تكريس العمل المؤسسي في الأسواق، إلا أن أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج لبذل مجهود أكبر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بشكل كاف، ويمكنها البدء باتخاذ الاجراءات الأولية التالية:

- نشر الإفصاحات باللغة الانجليزية إلى جانب العربية.
- الالتزام الدقيق بمعايير المحاسبة العالمية.
- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم.
- توحيد إعلانات الشركات المدرجة.

واقترح التقرير ابتكار حلول أخرى مثل توحيد أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي لرفع السيولة، والحد من التقلبات، وتحسين ثقة المستثمر، وبالتالي خلق وجهة جاذبة للاستثمارات المؤسسية العالمية.

وقال ان أسواق الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالت تحتاج إلى المزيد من النمو والتطوير، حيث ينقصها التداول في السوق الثانوي. ويسيطر على الأسواق الأولية السندات طويلة الأجل، والتي بدورها كرست استراتيجية الشراء والاحتفاظ مما أدى إلى شح التعاملات في الأسواق الثانوية. ومن شأن إصدار أوراق مالية حكومية بانتظام أن يوفر منحنى عوائد سيادية، ويساعد على تسعير المخاطر للإصدارات الخاصة بشكل مناسب.

وفي حين كان معدل سيولة السوق 140 مليار دولار خلال الفترة من عام 2005 إلى 2008، تراجع المعدل بعد الأزمة المالية إلى 32 مليار دولار خلال الفترة من 2009 إلى 2012. ولعب تراجع الإقراض بعد الأزمة المالية دورا كبيرا في تقلص السيولة، فمعدل النمو السنوي لقروض خلال الأربع سنوات السابقة للأزمة كان عند 29٪ وبلغ أعلى نسبة في عام 2007 عند 38٪، أما بعد الأزمة فقد تراجع معدل النمو بشكل ملحوظ إلى أقل من 10٪. ومازال مستثمرو التجزئة والذين يمثلون الجزء الأكبر من المشاركين في السوق مستمرين في عملية التخلص من الديون منذ اندلاع الأزمة المالية.

مدخرات 59٪ من المقيمين في الكويت لا تكفي المستقبل

أعلنت شركة الصكوك الوطنية عن نتائج مؤشر الصكوك الوطنية للادخار الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي شملت ثلاثة عوامل أساسية وهي: الاستقرار المالي، واحتمالات الادخار، وبيئة الادخار، حيث أظهرت النتائج تحسنا في مواقف المقيمين تجاه الادخار في كل من الإمارات وقطر وعمان والبحرين والكويت، على غرار المقيمين في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت النتائج إلى انخفاض طفيف في إجمالي المدخرين.

وأظهرت الدراسة التي هدفت إلى مقارنة أداء مقيمي كافة دول الخليج لهذا العام مع العام الماضي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة الرئيسية التي تشجع على تبني عادة الادخار المنتظم، أن 59٪ من المقيمين في الكويت أشاروا إلى أن مدخراتهم غير كافية للمستقبل، بينما أعرب 9٪ فقط أن مدخراتهم كافية للمستقبل.

وأظهرت الدراسة إجماعا من قبل المشاركين في كافة دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاستقرار المادي في الأشهر الستة المقبلة بنسبة 89٪، كما أجمع المشاركون على أن معظم نفقاتهم تعود على شراء المواد الغذائية والإيجارات، وبينت الدراسة أن ما نسبته 20٪ من المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي يدخرون 11٪ إلى 20٪ من المجموع الكلي لمدخولهم الشهري، في حين أن ما نسبته 4٪ من المشاركين يدخرون 51٪ – 60٪ من المجموع الكلي للدخل.

ويشمل مؤشر الصكوك الوطنية للادخار نتائج دراسة شاملة سنوية لسلوك أكثر من 1707 مقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي وذوي الدخل المحدود، ومواقفهم تجاه الادخار وإنفاق المال.

أكد خلال مؤتمر شورى الفقهي الخامس أن نسبة التمويل الإسلامي تبلغ 1٪ مقارنة بحجم التمويل العالمي

الهاشل: 1,7 تريليون أصول السوق العالمية للخدمات المالية الإسلامية

عاطف رمضان

د.محمد الهاشل

جسار الجسار

د.عجيل النشمي

قال مدير محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان حجم اصول السوق العالمية للخدمات المالية الإسلامية يزيد على 1,7 تريليون دولار مقارنة بمستواها البالغ نحو 150 مليار دولار في منتصف التسعينيات وزاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية الى اكثر من 600 مؤسسة تعمل في اكثر من 75 دولة حول العالم، مشيرا الى ان سوق الصكوك الإسلامية حقق نموا حيث بلغت قيمة الاصدارات 140 مليار دولار عام 2012 لتسجل اعلى مستوى لها على الاطلاق.

واضاف الهاشل في كلمة امس خلال مؤتمر شورى الفقي الخامس للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه «شورى للاستشارات الشرعية»، انه بالرغم من كون هذه التطورات مشجعة الا انها لاتزال دون مستوى التطلعات حيث ان نسبة التمويل الإسلامي في حدود 1٪ فقط من حجم التمويل على مستوى النظام المالي العالمي وهي نسبة متواضعة للغاية.

وذكر ان الكويت اولى الدول عالميا التي عاصرت بدايات مبكرة لاطلاق الصناعة المالية الإسلامية لتكون رافدا أساسيا من روافد القطاع المصرفي، لافتا الى عدد البنوك الإسلامية حاليا الذي يقدر بـ5 بنوك، بالاضافة الى 51 شركة استثمارية إسلامية.

واشار الى ان بنك الكويت المركزي منذ البدايات الاولى لمزاولة الأنشطة المالية الإسلامية ارتأى ضرورة العمل ضمن اطار تنظيمي ورقابي يضمن ممارسة وكفاءة ممارسة تلك الأنشطة، من خلال اضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية الى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، مشيرا الى ان البنك المركزي حريص على وضع ضوابط تنظيمية ورقابية حصيفة لاعمال وأنشطة البنوك الإسلامية، بحيث تكون تتماشى مع افضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال، وان اعمال الرقابة الشرعية منوطة بمهام الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي.

واوضح ان العمل المصرفي والمالي اظهر على المستوى العالمي مدى تقدم الصناعة المالية الإسلامية وانطلاقها خارج الحدود المحلية والاقليمية، مشيرا الى ان هذه الصناعة انتقلت الى مرحلة النضج الحقيقي في الرؤية والاهداف والاستراتيجيات ومنهجية العمل والنشاط.

الجسار: يتوقع بلوغ إجمالي الأصول المدارة في قطاع التمويل الإسلامي بالعالم 2 تريليون دولار عام 2014

النشمي: منطقة الخليج قادرة على صناعة سوق مالية تكون مركزاً لقطاع الصيرفة الإسلامية

توافر مواصفات ممثلي الرقابة الشرعية أبرز التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية

وبين ان ابرز التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية توافر مواصفات القائمين على الرقابة الشرعية للعمل في المصرف الإسلامي، اضافة الى ذلك فان حجم المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية والمالية سواء كانت تقليدية او إسلامية، قد أضحى حقيقة، لاسيما مع تكرار الازمات التي يتعرض اليها النظام المالي العالمي، مبينا ان الكيانات المصرفية والمالية الإسلامية لا تتعرض فقط في ممارسة انشطتها لمختلف المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها مثيلاتها من الكيانات التقليدية، بل انها تنفرد ايضا بمواجهة مخاطر اخرى ترتبط بتنوع وتعدد الأدوات المالية الإسلامية، مع ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية الخاصة بها، وان المخاطر التي تتعرض اليها المؤسسات المالية الإسلامية تكون احيانا اشد حدة وتأثيرا في اوضاع الكيانات المصرفية المصرفية والمالية مقارنة بمثيلاتها التقليدية.

واشار الى ان ما يزيد من حدة هذه المخاطر هو محدودية أدوات التحوط المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية واللازمة لتخفيف المخاطر، بالإضافة الى استمرار التركزات المرتفعة نسبيا لأنشطة العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، ولتفادي تلك المخاطر يتطلب المضي قدما في تنفيذ البرامج الهادفة الى الارتقاء بمستوى الحوكمة والدفع في اتجاه تطوير أسواق مالية يمكن ان تستوعب مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية، فضلا عن بذل المزيد من الجهود الرامية الى ابتكار وتطوير آليات مناسبة للتحوط ضد المخاطر.

واشار الى ان أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المحدد الرئيسي للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المنتهجة في عملية التدقيق، مشيرا الى ان مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة سواء كانت تقليدية او إسلامية، لا يتباين كثيرا في اهدافه ومبتغاه، الا ان مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية، موضحا ان الطبيعة الخاصة للتمويل الإسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي، لاسيما ان النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية يتطلب توفير الاطر التنظيمية المناسبة لطبيعة انشطتها.

وتطرق الى آليات عمل هيئات الرقابة الشرعية وفقا للمبادئ الرئيسية والمتمثلة في العدالة والمساءلة والشفافية وتحديد المسؤولية، مطالبا بضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية او ما يعرف بالتدقيق الشرعي اللاحق، حيث تتم عادة اسناد مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي اللاحق لهيئة الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات الإسلامية، وهو ما يتعارض مع اسس حوكمة الرقابة الشرعية، وبالتالي هناك ضرورة بوضع اطر مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسؤوليات كل من الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي.

ودعا الهاشل الى ضرورة النظر في تأسيس كيان قانوني متخصص يأخذ على عاتقه مهمة تنظيم وتطوير عمل المنتمين لمهنة التدقيق والرقابة الشرعية.

وأشار الهاشل الى ضرورة ترسيخ مبدأ استقلالية عمل هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال افساح المجال امام الهيئة الشرعية لإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الافتاء دون اي مؤثرات على أعضائها من جانب الأجهزة الإدارية بالمؤسسة. وذكر الهاشل ان ابرز التحديات التي يواجهها العمل المصرفي والمالي الإسلامي هو محدودية توافر علماء الشريعة المتخصصين في فئه المعاملات من ذوى الدراية والخبرة المتعمقة والمؤهلين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية، مشيرا الى ان الندرة النسبية للمؤهلين ادت الى تعدد العضوية في اكثر من هيئة شرعية، ما يمثل ضغطا على الوقت والجهد اللازمين للقيام بالمهام على النحو الامثل.

ازدياد مطرد

من جانبه قال د.عجيل النشمي ان عدد البنوك الإسلامية اليوم بلغ 22 بنكا في انجلترا، و3 في فرنسا، و4 في سويسرا، و2 في ألمانيا، بالاضافة الى فرع واحد في كل من روسيا وايرلندا وتركيا واليابان واميركا.

وبين ان الصين بدأت تفتح ابوابها امام المنتجات المالية الإسلامية، حيث اعلن بيت التمويل الكويتي عن اصدار او صكوك إسلامية لتمويل محطة الطاقة بقيمة 200 مليار دولار.

وأشار الى ان اعداد البنوك التي تقوم بتقديم خدمات مالية إسلامية في ازدياد مطرد، يقدر عددها بحوالي 350 مؤسسة مالية إسلامية في 95 دولة بالعالم، تستحوذ اوروبا منها على 55 مؤسسة، وتدير تلك البنوك، مايقارب تريليون دولار بمعدل نمو يتراوح مابين 15٪ و20٪.

وقال ان منطقة الخليج قادرة على صناعة سوق مالية تكون مركزا لقطاع الصيرفة الإسلامية، ومن بين المشاريع المؤهلة تطوير المدينة الاقتصادية في شمال جدة بالسعودية بقيمة 27 مليار دولار، كما ان دبي وقطر والبحرين والكويت لديها القدرة على ان تكون مركزا ماليا إسلاميا.

الأصول المدارة

قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في بنك وربة جسار الجسار ان اجمالي الأصول المدارة في قطاع التمويل الإسلامي حول العالم قد بلغت 1,76 تريليون دولار في نهاية عام 2012، ومن المتوقع ان تبلغ نحو 2 تريليون دولار في عام 2014، اي بزيادة قدرها 150٪ عن قيمتها في عام 2006.

وأشار الى انه بالرغم من هذا النمو السريع، الا انها لا تزال تمثل حوالي 1٪ فقط من اجمالي الاصول المالية في العالم. ولاشك ان الطبيعة المتحفظة لهياكل التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ستواصل تعزيزها لفرص رواج الصناعة المالية الإسلامية خاصة في ظل ما تشهده الاسواق العالمية من حالات عدم استقرار، وما اثبتته المؤسسات المالية الإسلامية من نجاح، وتوفيرها لوسائل استثمار تتمتع بدرجة عالية من الامان والربحية، اضافة الى توافقها مع رغبة العملاء والمساهمين في ايجاد استثمار آمن ومنضبط يتسق واحكام الشريعة الإسلامية.

كما ان دخول المملكة المتحدة في مجال صناعة الصيرفة الإسلامية، كأول دولة غير إسلامية، وطموحها القوي في ان تكون احدى العواصم الكبرى للتمويل الإسلامي اعتمادا على موقعها الجغرافي وتشعب تجارتها وتنوع اقتصادها، قد يعزز من فرص الانشاء التدريجي لنظام مالي عالمي موازٍ قائم على اسس الشريعة الإسلامية.

جانب من الحضور (هاني عبدالله)

«الوطني»: 11,6 إلى 12,9 مليار دينار فائض الميزانية المتوقع لـ 2013 ـ 2014

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسعار النفط شهدت ارتفاعا بعد الانخفاض الذي شهدته في أوائل شهر نوفمبر وذلك نتيجة اتفاقية الغرب مع إيران التي استجابت لها الأسواق بالإضافة إلى بيانات إيجابية حول الاقتصاد العالمي.

ومن المتوقع أن تحقق امدادات النفط من قبل الدول خارج منظمة أوبيك ارتفاعا ملحوظا في العام 2014، ما قد يرغم منظمة أوبيك على خفض انتاجها لتبقي الأسعار قريبة من 100 دولار، إذا ما تراوح سعر النفط بين 103 و105 دولارات للبرميل في السنة المالية 2014/2013، فإن ذلك قد يحقق فائضا في ميزانية الكويت يبلغ حوالي 12 مليار دينار في هذه السنة المالية، ما يمثل 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط شهدت ارتفاعا في أواخر شهر نوفمبر الماضي، معوضة بذلك كل الانخفاض الذي حصل في بداية الشهر. وارتفع سعر خام التصدير الكويتي من 101 دولار للبرميل في بداية نوفمبر ليصل الى 107 دولارات بعد شهر، وهو أعلى من متوسط شهر نوفمبر بواقع 3 دولارات. وقد سجل مزيج برنت ارتفاعا مشابها من 103 دولارات في بداية نوفمبر الى 114 دولاراً، وهو أعلى من النطاق المسجل لمعظم السنة. وقد جاء مزيج غرب تكساس المتوسط على عكس المسار، حيث انه لم يسجل أي ارتفاع حتى الأيام الأولى من شهر ديسمبر.

وأضاف التقرير ان الارتفاع في أسعار النفط جاء استجابة للاتفاقية بين ايران والمجتمع الدولي حول برنامج إيران النووي في نهاية شهر نوفمبر. وتقضي الاتفاقية بعدم تضييق العقوبات الحالية وفسح المجال لعودة ما يصل إلى مليون برميل يوميا من الصادرات النفطية الإيرانية للسوق العالمي في العام المقبل. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد تنعكس سلبا الأسعار على المدى الطويل، إلا أنها لن تؤدي الى أي زيادة تذكر في الإمدادات النفطية للسوق خلال البضعة أشهر القادمة.

الرسم البياني 1: سيناريوهات أسعار الخام الكويتي

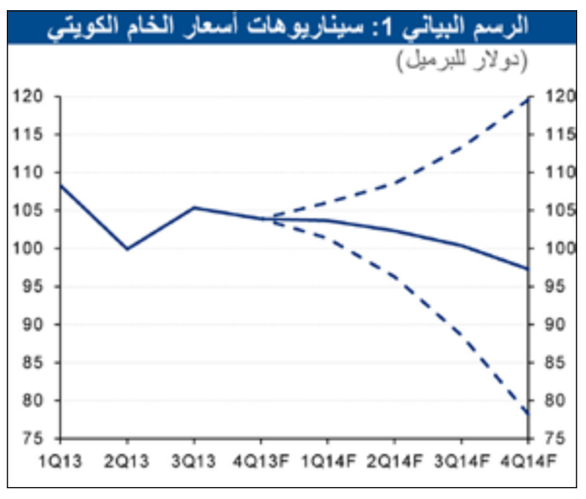

توقعات الطلب على النفط

وبين التقرير ان هناك تباينا بين توقعات المحللين لنمو الطلب العالمي على النفط خلال الشهر الماضي. فقد خفضت الوكالة الدولية للطاقة من توقعاتها للعام المقبل قليلا، تماشيا مع انخفاض التوقعات بشأن النمو الاقتصادي في أميركا والصين.

ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات من خارج أوبيك بنحو 1,6 الى 1,8 مليون برميل يوميا في العام 2014، حيث ستأتي 0,2 مليون برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي لدول أوبيك، ويرجع ذلك الى ارتفاع إنتاج أميركا الشمالية. وفي حال ظل إجمالي إنتاج أوبيك عند مستوياته الحالية (مع خفض السعودية لإنتاجها حتى تقابل الزيادة في الدول الأخرى)، فمن المتوقع أن يهبط متوسط انتاج المنظمة في العام المقبل. وبالرغم من ذلك، فمن الممكن أن ترتفع الإمدادات العالمية بواقع 1,3 مليون برميل يوميا وذلك بعد نمو متوقع يبلغ 0,8 مليون برميل يوميا في العام 2013.

توقعات الأسعار

وقال التقرير: من المحتمل أن يؤدي الارتفاع في إمدادات الدول من خارج منظمة أوبيك والارتفاع المحتمل في انتاج بعض دول أعضاء منظمة أوبيك الى تراخي أساسيات السوق في العام المقبل. ما قد يرغم منظمة أوبيك وخاصة السعودية على أن تقلل من انتاجها من اجل إبقاء الأسعار فوق 100 دولار للبرميل. ووفقا لتوقعات مركز دراسات الطاقة الدولي التي تفيد بزيادة في الطلب العالمي في العام 2014 بواقع 1,2 مليون برميل يوميا، وزيادة كبيرة في انتاج الدول من خارج أوبيك بواقع 1,8 مليون برميل يوميا، فمن المحتمل ان ترتفع المخزونات العالمية بواقع 0,5 مليون برميل يوميا. وفي حالة بقاء انتاج أوبيك عند مستوياته الحالية (أي انخفاض متوسط الانتاج بواقع 0,5 مليون برميل سنويا عن العام السابق)، فقد يهبط سعر خام التصدير الكويتي بشكل طفيف من 104 دولارات في بداية 2014 الى أقل بقليل من 100 دولار بنهاية العام.

أما إذا لم تقم منظمة أوبيك بتقييد إنتاجها عند المستويات الحالية، فقد يرتفع المخزون بشكل أكبر بواقع 0,8 مليون برميل يوميا في العام 2014. وقد يهبط سعر خام التصدير الكويتي بشكل سريع الى أقل من 100 دولار للبرميل في الربع الثاني من العام 2014، وبشكل أكبر فيما بعد.

وعلى العكس، فقد تسجل الدول من خارج أوبيك إنتاجا أقل بمقدار 0,3 مليون برميل يوميا مما هو متوقع، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط في العام المقبل. في هذه الحال، قد يتسارع سعر خام التصدير الكويتي من حوالي 110 دولارات للبرميل في منتصف العام 2014 الى 120 دولارا للبرميل بحلول النصف الثاني من العام 2014. ومن المحتمل أن تدفع كل من تلك الحالتين الأخيرتين الى تعديل أوبيك لإنتاجها، وذلك لمنع الأسعار من التحرك بشكل كبير نحو أي من الاتجاهين.

توقعات الميزانية

وأشار التقرير إلى ان أسعار النفط تتراوح في نطاق ضيق بين 103 و104 دولارات للبرميل في السنة المالية الحالية، ولن يلتمس الأثر كاملا إلا بحلول السنة المقبلة. ومع العلم أن متوسط أسعار النفط قد يأتي دون مستوى العام الماضي بواقع 3 الى 4 دولارات، فإنه من المتوقع أن تتراجع ايرادات الميزانية الكويتية بشكل طفيف في السنة المالية 2013ـ2014. وبافتراض أن الإنفاق الحكومي، كما هو متوقع، قد يأتي أقل بنسبة 5٪ الى 10٪ من مستواه المعتمد في الميزانية الذي يبلغ 21,0 مليار دينار، فقد تحقق الميزانية فائضا يتراوح ما بين 11,6 و12,9 مليار دينار وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وسيعادل ذلك بين 23٪ و26٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2013.